Internews

٢٠٢٢-٢٠٢٤

استراتيجية المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية

فبراير 2022

المحتويات

مُقدِّمة 3

استراتيجيّتناسير العمل والمبادئ 5

المبادئ العامّة 6

التحدّيات الرئيسية أمام المساواة بين الجنسين: التوجّهات العالميّة 9

إطار عمل إنترنيوزنحو بيئة معلوماتية شاملة جنسانيًا ودامجة للتحوّل في القضايا الجنسانية 11

الأولويات الشاملة 17

خاتمة 19

الملحق 1: مسرد المصطلحات 20

الملحق 2: معايير المساواة بين الجنسين 23

الملحق 3: الالتزام بجدول الأعمال العالمي للتنمية والاعتبارات الجنسانية 24

كلمة شكر 25

الحواشي 26

مُقدِّمة

يسرّ منظمة إنترنيوز تقديم استراتيجيتنا الجديدة للمساواة بين الجنسين والشمولية الجندرية، مؤكدين بذلك مجددًا على التزامنا بالتصدي للمعايير الجندرية التمييزية وتعزيز المساواة في الهوية الجندرية وعلى سعينا لتوسيع نطاق تلك الالتزامات. ونؤمن بأن الوصول إلى المعلومات هو حل جذري يُمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مدروسة، ومن المشاركة في الحوار والدفاع عن حقوقهم والتأثير على السياسات العامة والأعراف الاجتماعية، ومساءلة الحكومات وغيرها من المؤسسات. ويعتبر الاشراك الكامل والفعّال للنساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية في قطاع الإعلام والمعلومات شرطًا أساسيًا للإقرار بتمتع كل الفئات بالحقوق من دون تجزئتها.

السياق

يفرض نقص المعلومات وانعدام المساواة - عندما يكون نفاذ المواطنين إلى معلومات محلية صحيحة وجيّدة أو استخدام مواقع التواصل محدودًا أو منعدمًا - قيودًا على حرية التعبير ويحدُّ من القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة.

وإننا نهدف أساسًا إلى تمكين جميع الفئات من المشاركة الفعّالة والحرة في المجتمع على نحو يحقِّق الاستفادة القصوى من القدرات الكامنة. ويتطلب الوصول إلى هذا الهدف التركيز على الشمولية وتقاطع أشكال التمييز وتشابك الأوجه المختلفة لهويات الأفراد والأعراف، إذ تتأثر النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية بنسب متفاوتة نتيجة غياب المساواة المعلوماتية بصفتها جمهورًا ناقدًا ومنتجًا للمحتوى وقادة في وسائل الإعلام وقطاع المعلومات. وتعيق أوجه عدم المساواة هذه تحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات وتحول دون استفادة الأفراد القصوى من قدراتهم الكامنة.

ولم يتم تمثيل النساء في وسائل الإعلام بالقدر الكافي وتمت إساءة تمثيلهن على مدار عقود طويلة. وغالبًا ما تُحجب وجهات نظر النساء ويقلّ وجود المحتوى الذي يعرض آرائهن. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 25٪ من الأشخاص الذين تتم مشاهدتهم وسماعهم والقراءة عنهم في الأخبار، و24٪ من المصادر ذات الخبرة التي تستشهد بها وسائل الإعلام.[1] هذا ويُسهم إسكات أصوات النساء في تعزيز ثقافة تحطُّ من منزلة النساء والفتيات ومكانتهن، ويؤدي إلى ترسيخ المعايير الجندرية التقليدية المؤذية. وفي الوقت الذي تدخل فيه النساء مجال الصحافة بشكل متزايد في العديد من المناطق، ويحاولن الوصول إلى ملكية وسائل الإعلام في الفضاء الرقمي، لا يزال تمثيل النساء غير كافيًا في المناصب القيادية، لا سيما في وسائل الإعلام التقليدية، كما أنهن يواجهن العديد من التهديدات الأمنية في سياق الإنترنت وخارجه.[2]

صحافيون إقليميون يجرون مقابلات مع ناشطين من مجتمع الميم (LGBTQIA+) خلال ورشة عمل إعلامية حول التغطية الإعلامية للأقليات الجندرية والجنسية في جنوب أفريقيا. تصوير: براين بيلوت

وتواجه الأقليات الجندرية والجنسية في جميع أنحاء العالم تحديات وعقبات استثنائية فيما يتعلق بالمساواة في الحصول على المعلومات، والتمثيل الصحيح في وسائل الإعلام، والمشاركة في صناعة الإعلام. وتشمل هذه العقبات القيود القانونية والمواقف الاجتماعية العدائية التي تحد من الوصول إلى تغطية إعلامية نزيهة، وتجبر المصادر والأشخاص موضوع التغطية ومنتجي وسائل الإعلام على إخفاء هويتهم. وتقوم المجتمعات الشديدة العداء للأقليات

الجندرية والجنسية بتجاهل هذه الفئات عن طريق ممارسة رقابة مجتمعية وذاتية عليها أو عن طريق تقديمها للعموم بطريقة تكرِّس الخرافات والقوالب النمطية المؤذية أو تحرِّض على الخوف والكراهية اتجاهها. وتجعل هذه التغطية الإعلامية غير الأخلاقية الأشخاص الأكثر قابلية للتعرض للأذى عُرضة لمخاطر أكبر كونها مرتبطة بمزيد من التسييس وردود أفعال عكسية تتجسد في القوانين المجحفة بحق الأقليات الجندرية والجنسية.

وتطال الأفكار النمطية في المحتوى الإعلامي الرجال أيضًا في ظل وجود مساحة صغيرة للتعبير عن وجهات النظر البديلة لمفهوم الذكورة. وفي كثير من الأحيان، تعزز وسائل الإعلام الصور النمطية المؤذية التي تربط مفهوم الذكورة بالسلوكيات العدوانية، وتصف الرجال بأنهم غير مبالين ولا يتمتعون بالنضج العاطفي ويتملّصون من المسؤوليات الأبوية. ويضطر العديد من الرجال التعامل مع أدوار صعبة المنال وصور غير واقعية لمفهوم الذكورة تؤكد على القوة الجسدية والسلطة والاستقلالية والهيمنة في العلاقات، والتي تعزز بدورها السمات المقترنة بالذكورة السامة. وتؤثر هذه الصور النمطية في ما يتوقعه المجتمع من الرجال وفيما يتوقعه الرجال من أنفسهم ومن الآخرين.[3]

نعرض من خلال هذه الاستراتيجية النتائج التي نتوقّع التوصّل إليها من خلال تحسين الأداء بشكل مستمرّ في السنوات الثلاث القادمة. وبحكم استناد هذا الملف إلى إطار العمل الاستراتيجي 2025 لإنترنيوز وإسهامات أكثر من 300 موظّف وشريك حول العالم، فهو يوفِّر إطار عمل لدعم المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية عبر كافة برامج إنترنيوز. إضافةً إلى ذلك، تمّ تصميم هذه الاستراتيجية لتحقيق الأغراض التالية:

- الوصول إلى فهم موحَّد للدور الأساسي الذي يلعبه النوع الاجتماعي في إعاقة التطوّر أو تعزيزه في كافة المجالات والممارسات التقنية لإنترنيوز، مع الاعتراف بالحاجة إلى المرونة والتطبيق على السياقات المحلّية.

- تحديد خطوات واضحة للبرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية ولبرمجة التحوُّل في القضايا الجنسانية (مراجعة التعريفات في الملحق 2: معايير المساواة بين الجنسين) مع أخذ كل عنصر من عناصر البيئات المعلوماتية بعين الاعتبار بهدف الحدّ من اللامساواة الجنسانية في النفاذ إلى وسائل الإعلام والمعلومات الموجّهة إلى كافة الهويات الجندرية باختلاف أنواعها، والمشاركة فيها والسيطرة عليها والاستفادة منها.

- تحديد أولويّات شاملة تقترن بنقاط مفصّلة ذات الصلة قابلة للتنفيذ بغية تمكين الموظفين والشركاء من بذل جهد منسّق لإرساء المساواة بين الجنسين في إطار البرامج التي نصمِّمها.

ونعرض في الصفحات التالية المبادئ الرئيسيّة التي توجّه عملنا المرتكز على المساواة بين الجنسين، وعمليّة تحديث هذه الاستراتيجية وتكييفها على أساس الإصدار السابق، والتحدّيات الرئيسية للمساواة بين الجنسين في فضائَي الإعلام والمعلومات، وإطار عمل إنترنيوز للتصدّي للتحدّيات، بالإضافة إلى النتائج المفصّلة في ظلّ المكونات المختلفة والأولويّات الشاملة.

استراتيجيّتنا
سير العمل والمبادئ

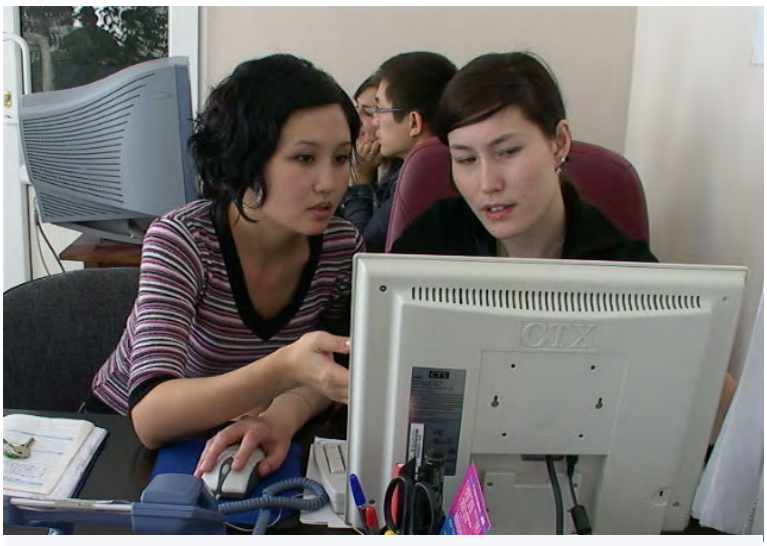

الصورة: صحافيون يحضرون ندوة هي جزء من مشروع نيوز فاكتوري في كازخستان.
تصوير: إنترنيوز

ترتكز هذه الاستراتيجية على استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء الصادرة عام 2018 والتي تم تصميمها للنهوض بالعمليّات الداخلية ونُهج البرامج التابعة لنا وتوسيع نطاق المبادرة النسائية التي أطلقناها عام 2015. في هذه الاستراتيجية، نعيد تأكيد التزامنا بالتصدي للمعايير الجندرية التمييزية وتعزيز المساواة في الهوية الجندرية. ويستند تطوير هذه الاستراتيجية إلى معرفة وخبرة تمتدّ جذورها إلى ممارسات أكثر من 300 موظّف وشريك ينتمون إلى أكثر من 60 بلدًا نعمل فيه. وفي الوقت الذي أُجري فيه التقييم بين شهري آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2021، وصل عدد العاملين التابعين لإنترنيوز حوالي 1000 موظف منتشرين في أكثر من 90 بلدًا. وقد تمّ تسجيل وجهات نظرهم القيِّمة والمتميِّزة من خلال تقييم أُجري سنة 2021 يعكس وجهات النظر والتحديات والحكمة في تطبيق برامج المساواة بين الجنسين في سياقات شديدة التباين.

وشمل التقييم سنة 2021 ما يلي:

- مقابلات ونقاشات معمّقة أجراها مقيّمون خارجيّون مستقلّون ذوو خبرة فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والجنس والميل الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري (SSOGIE) مع 28 موظّفًا يمثّلون كافة المناطق التي تعمل فيها إنترنيوز والاختصاصات التي تعنى بها.
- نتائج الاستطلاعات المعمّقة لحوالي 260 موظّفًا لدى إنترنيوز و35 شريكًا من أكثر من 60 بلدًا في كافّة مناطق عملنا.
- ثلاثة مؤتمرات رقميّة جمعت كافّة موظفي إنترنيوز بخبراء خارجيين في النوع الاجتماعي لمناقشة مقارباتنا ذات الصلة بالبرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية وبرمجة التحوُّل في القضايا الجنسانية، بالإضافة إلى اعتبارات السلامة لإدماج الأقليات الجندرية والجنسية في الأنشطة.
- البحث المكتبي ومراجعة عشرات السياسات التابعة لمنظّمات وجهات مانحة ذات توجّه مماثل.
- المشاركة في صياغة مسودّة للاستراتيجية ومراجعتها من قبل أخصّائيين في مجال المساواة بين الجنسين.

وبالرغم من أنّ هذه الاستراتيجية تركّز حصريًا على عملنا البرنامجي، إلّا أنّ إنترنيوز تستمرّ في التركيز على مراعاة الإدماج والمساواة والعدل في كافّة عملياتنا. وفي 2020، قمنا بإبرام شراكة مع شركة "ديكولونايز ديزاين" Decolonize Design الاستشاريّة بهدف إرساء مبادئ الانتماء والكرامة والعدل عبر مختلف وظائفنا التنظيمية. وتعتبر هذه المبادئ أساسية بالنسبة لنا في إنترنيوز، وفيما يلي طريقة تطبيقها ضمن سياق عملنا:

- **الانتماء:** يجب معاملة موظّفي إنترنيوز والشركاء والمجتمعات التي نخدمها في جميع أنحاء العالم على أنهم حلفاء في مجتمعنا الشامل والمتعدّد الثقافات. ولتحقيق ذلك، نضع التفاهم وبناء العلاقات والتواصل على رأس سلّم أولوياتنا لنضمن تواصل أعضاء فريقنا مع بعضهم البعض.

- **الكرامة:** تعمل إنترنيوز بالاشتراك مع المجتمعات التي نخدمها، إذ نعتبر أن الأفراد المنتمون لتلك المجتمعات هم الأدرى بعوامل النجاح. ولتحقيق ذلك، نحترم ونقدّر خبراتهم ووجهات نظرهم ونعمل على إسماع أصواتهم.

- **العدل:** قد يتعرض قطاع الإعلام والمعلومات للتحريف بسبب مراقبي البوابات الاعلامية والإعلام المأجور والمعلومات المضلّلة والمغلوطة أو نتيجة للنزاعات السياسية والكوارث الطبيعية. ونأمل من جانبنا إصلاح هذا الوضع. ولتحقيق تلك الغاية، نعمل على إدخال تغييرات على القطاع ليصبح أكثر إدماجًا وتمثيلًا للمجتمعات التي يخدمها.

يشكل تحقيق التغيير الفعّال في علاقات السلطة، التي تسبب عدم المساواة بين الجنسين وترسّخه، عمليةً مستمرةً ورحلةً متواصلةً قد لا تسفر عن نتائج آنية. وغالبًا ما يذكّرنا موظّفونا وشركاؤنا العاملين في كافة أنحاء العالم بضرورة تحديد وتيرة التغيير بشكل يتناسب مع السياق الداخلي للمجتمع المحلي من أجل ضمان مشاركة حقيقية من قبل كافة الموظفين والشركاء والمشاركين في البرنامج والمجتمعات المعنيّة وسلامتهم. كما أنّنا نفهم الحاجة إلى تعديل نهجنا وتكييفه باستمرار.

المبادئ العامّة

يعتمد توجيه التزامنا بالمساواة بين الجنسين في بيئات المعلومات وتطبيق هذا الالتزام على مجموعة المبادئ الأساسية التالية:

- **لا ضرر ولا ضرار** – نعتبر سلامة ورفاه موظفينا وشركائنا والمشاركين في المشروع أهمّ أولويّاتنا. وبما أنّنا ندرك اختلاف الوقائع والثقافات التي نعمل فيها، نهدف إلى تحقيق تحوُّل في القضايا الجنسانية قدر المستطاع في كلّ سياق على حدة من دون تعريض أي فرد إلى المزيد من المخاطر. ففي غياب تحليل دقيق لاختلاف تأثير إجراءات التدخّل والأنشطة على الأشخاص باختلاف النوع الاجتماعي الذي ينتمون إليه، قد تسبّب حتى الخطط الحسنة النيّة ضررًا حقيقيًا للمجتمعات والمشاركين، وبخاصّة النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية وغيرها من المجموعات المهمّشة الأخرى. لذا، نقوم بتقييم واقعي للمخاطر، ونصمّم استراتيجيات بديلة بالتعاون مع السكان المحلّيين للحدّ من المخاطر مع تضمين الشرائح السكانية الأكثر عرضة للأذى في عملنا. ونعمل جاهدين على تحقيق الأثر المنشود والاستجابة بسرعة في البيئات المحلّية.

- **المنظورات القائمة على الكرامة والحقوق** – في صلب صياغة برامجنا فهمٌ واضحٌ للمبدأ القائل إنّ المساواة بين الجنسين حقّ من حقوق الإنسان (راجع الملحق 3 للأدوات والالتزامات العالمية حول المساواة في الحقوق بين الجنسين). ينهض عملنا بالخبرات والمساهمات من شركائنا ويشجعها، ويتمسّك بكرامة كلّ من يتأثّر بمشروعاتنا. وتقوم إنترنيوز بتطوير وإعادة تكييف المبادئ والمقاربات باستمرار بشأن التغطية الإعلامية الأخلاقية والحسّاسة فيما يتعلق بمواضيع الهجرة والانتخابات والنزاعات والحالات الطارئة في مجال حقوق الإنسان والإعاقة، من ضمن مجالات أخرى.

- **مقاربة متشعّبة** – تؤمن إنترنيوز بأنّ التحوُّل في القضايا الجنسانية يتطلب السعي لتحقيق تغيير على الصعيد الشخصي والاجتماعي والمؤسساتي والسياسي. لذلك نعتمد مقاربة شاملة تجاه بيئات المعلومات، ساعين إلى تضمين مفهوم مراعاة الاعتبارات الجنسانية والتحوّل في القضايا الجنسانية في النشرات الإخبارية وأثناء صياغة المعلومات ونشرها؛ بالإضافة إلى دعم السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية الخاصّة بالمنظمات الشريكة ووسائل الإعلام التي نتعامل معها؛ كما ندعم الجهات المتواجدة في الخطوط الأماميّة من النشطاء والمناصرين لإدماج المساواة بين الجنسين في السياسات والأنشطة على صعيد العالم والمنطقة والبلد والمجتمع.

- **تقاطع أشكال التمييز والشمولية** – تتميّز حياتنا بكونها متعدّدة الأبعاد ومتشعّبة، كما أنّ واقعنا المعيشي هو نتيجة ديناميكيّات اجتماعيّة متداخلة مختلفة تعمل معًا. يطرح التمييز القائم على النوع الاجتماعي والأنظمة الطائفية والعنصرية والطبقية والتمييز ضد ذوي الاحتياجات الخاصة والتعصّب الديني وكره الأجانب تحدّيات فريدة، ويتطلّب إيجاد منظور يستند إلى تقاطع أشكال التمييز والشمولية ويفسر كيفية فهمنا لتأثير العمل الذي نقوم به وكيفية تصميمه وتنفيذه وتقييمه. وتتعرّف برمجتنا على أنظمة القمع المتشابكة هذه، محاولةً الدفع بقصص وخبرات الأفراد المهمّشين إلى الواجهة والرفع من مستوى الحلول وبدائل العدالة الاجتماعية المصمّمة محلّيًا من قبل قادة المجتمع وناشطيه والمدافعين عن حقوق الإنسان فيه. ونسعى إلى مقابلة الشركاء والجماعات أينما كانوا من خلال تعزيز مساحات التقييم وموارد المعلومات على المواقع التي يثقون بها، وبلغتهم الخاصة، وحول مواضيع تخصهم.

- **الخبرة المحلّية والمنظورات المتعلّقة بالسياق** – من خلال سعينا لاعتماد مقاربات التحوّل في القضايا الجنسانية والمقاربات المراعية للاعتبارات الجنسانية في عملنا، نُصغي إلى مصادر المشورة والخبرة من بين شركائنا المحلّيين والمنظمات الرائدة في المساواة بين الجنسين في كلّ منطقة ونعمل على تنفيذ برامجنا بموجب ذلك. كما نسعى قدر الإمكان إلى تشجيع التواصل وتعزيز التعاون بين الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجموعات النسائية ومنظّمات الدفاع عن حقوق مجتمع الميم+ (الأشخاص المثليين/المثليات ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس واللاجنسيين LGBTQIA+).

- **الرجال شركاء مسؤولون أساسيّون** – في حين أننا نركز على حاجات وآراء وخبرات الأشخاص الذين يتحمّلون العبء الأكبر من التمييز والعنف القائمين على النوع الاجتماعي، نعترف بأنّ الذكورة السامة والمعايير الجندرية الأبوية تؤثّر سلبًا على الرجال أيضًا كونهم أفراد في مجتمعات عنيفة تنعدم فيها المساواة. نحن على يقين أنّه من دون انخراط الرجال وعملهم سيكون تحقيق المساواة بين الجنسين مستحيلًا. وفي برامجنا، نقيِّم الرجال على أنهم مساهمون وشركاء مسؤولون يلعبون دورًا جوهريًّا في خلق التغيير الإيجابي. لذلك ندرّب المحرّرين والمدراء في مجال الإعلام والصحافيين على توفير تغطية إعلامية مراعية للاعتبارات الجنسانية، ونشرك الرجال في عدة مناصب ليكونوا قدوة للآخرين ويقومون بأدوار توجيهية من أجل بثّ مبادئ المساواة بين الجنسين عبر كافّة مجالات عملنا.

تلتزم إنترنيوز بضمان أن برامجها الجديدة مراعية للاعتبارات الجنسانية كحد أدنى وتحقق التحوُّل في القضايا الجنسانية قدر المستطاع. وسوف نبذل جميعًا قصارى جهدنا لدمج المبادئ الأساسية الخاصّة بهذه الاستراتيجية

في كلّ جانب من جوانب عملنا البرمجي لتشمل كيف نخطط ونصمم ونطبق ونراقب ونوثّق ونتواصل بشأن عملنا ونتعلّم منه ومن شركائنا.

سنظل متفائلين، ولكننا أيضًا صريحين مع أنفسنا، وواقعيّين بشأن ما يمكننا تحقيقه. وندرك أنّ أيّ شخص يشارك في هذا العمل يمكنه الاستفادة من فهم أفضل للمواضيع الحسّاسة والمعقّدة المتعلّقة بنقل السلطة في المجتمع، كما يمكنه الاستفادة من إرشاد إضافي لتحقيق رؤيتنا. وهذه الاستراتيجية مصحوبة في حد ذاتها بمجموعة أدوات حياتية متطوّرة تتعلق بمبادئ المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية، وهي تهدف إلى تزويد موظفينا بأفكار وموارد وأدوات تساعدهم على تطبيق تلك الاستراتيجية عبر البرامج والمناطق، فضلًا عن متابعة تطوير الموارد التعليميّة لتحسين سير العمل.

مشاركون في مخيّم تجريبي في Georgia / GIPA FilmAid في فيلم Sabatlo مشهد لفيلم وثائقي. تصوير: إنترنيوز

التحدّيات الرئيسية أمام المساواة بين الجنسين: التوجّهات العالميّة

على الرغم من التقدّم الملحوظ المحرز خلال العقود الماضية، ما زالت التحديات الناشئة والطويلة الأمد على حدّ سواء تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين عالميًا. وندرك في إنترنيوز تمامًا أنّ العديد من هذه التحدّيات ترتبط بشكل وثيق بكيفية إنتاج المعلومات ونشرها واستهلاكها: وفق أي وجهات نظر وحلول وحاجات وأولويّات تتمّ صياغة الأخبار؛ ومن يُعتبر خبيرًا وما هي المواضيع التي تستحقّ النشر؛ ومن يمكنه الدفاع عن السياسة العامة والتأثير عليها؛ ومن يمكنه الوصول بشكل آمن وفعّال إلى المعلومات المطلوبة. لذلك، سيصبُّ تركيز إنترنيوز بشكل أكبر على تعزيز قدرتنا وقدرة شركائنا على إدماج المزيد من الاعتبارات الجنسانية ضمن سياق عملنا، إضافةً إلى إرساء تغيير تحويليّ لتحقيق المساواة بين الجنسين في مواجهة التحديات الموصوفة أدناه:

العنف القائم على النوع الاجتماعي: إنّ أشكال خطاب الكراهية والتحرّش الجنسي وغيره من أشكال العنف – في سياق الإنترنت أو خارجه – التي تستهدف النساء والأقليات الجندرية والجنسية، وبخاصّة الصحافيين أو العاملين في قطاعات تتعامل مباشرة مع الجمهور أو المدافعين عن حقوق الإنسان، تشكّل تهديدات حياتية لحرّية التعبير وجهود بناء السلام وتقدّم المساواة بين الجنسين في مختلف أنحاء العالم. ويحفّز العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي الرقابة الذاتية لدى الصحافيين، ويجرّد القادة والناشطين من نفوذهم، ويمكن أن يؤدّي إلى زيادة التهديدات والاعتداءات الجسدية خارج سياق الإنترنت.[4] وقد تعرّضت حوالي ثلاثة أرباع النساء (73%) عالميًا إلى شكل من أشكال العنف عبر الإنترنت، وتعتبر النساء بين 18 و24 سنة من العمر أكثر قابلية للتعرض لأنواع التحرّش القاسية عبر الانترنت.[5] كما تواجه الأقليات الجندرية والجنسية أيضًا مستويات متطرّفة من خطاب الكراهية والتحرش عبر الإنترنت، خاصة على منصّات التواصل الاجتماعي.[6] وعلى سبيل المثال، شهد الناشطون مغايري الهوية الجنسانية عنفًا متزايدًا في الفضاء الإلكتروني، خاصّة مع تزايد ظهورهم على المنصات الإعلامية والتعبير عن آرائهم بصراحة.[7]

المعلومات الجنسانية المضلِّلة واستخدام الخطاب المناهض للمرأة كسلاح: تؤكّد مجموعة متزايدة من الأبحاث على زيادة المعلومات الجنسانية المضلّلة، وتُعرَّف هذه الأخيرة كأي "مضمون خاطئ ومضلّل ومؤذٍ يستغلّ عدم المساواة بين الجنسين أو يستحضر القوالب النمطية والمعايير الجندرية التمييزية، بما في ذلك استهداف أشخاص أو مجموعات معيّنة".[8] وعلى الرغم من أنَّ هذه الظاهرة ليست بحديثة، أصبحت أكثر وضوحًا في ظلّ ظهور حكومات استبداديّة وشعبويّة تحشد عادةً مشاعر الكراهية تجاه النساء والمثليّين لتحقيق مكاسب سياسيّة وإسكات المعارضين.[9]

الإقصاء الممنهج للنساء والأقليات الجندرية والجنسية في قطاع الإعلام والمعلومات: يُعتبر تمثيل النساء والأقليات الجندرية والجنسية غير كافٍ، لا من حيث إنتاج المحتوى ولا تقلُّد الأدوار القياديّة ولا كمصادر مختصّة للأخبار أو مستهلكين للمعلومات.[10] بالإضافة إلى ذلك، يستمر هذا الإقصاء الممنهج نظرًا لانتشار الثقافة الأبوية في العديد

من غرف تحرير المؤسسات الإخبارية، ولإفادات التحرّش الجنسي على يد المشرفين ومصادر السلطة، وغياب سياسات العمل الملائمة للأسرة.[11]

الفجوة الرقميّة بين الجنسين: يشكّل النوع الاجتماعي عاملًا مهمًا في النفاذ إلى الإنترنت وإمكانية الاستفادة منه. وعالميًا، لا يزال احتمال استعمال النساء للإنترنت أقل بنسبة 17% مقارنةً بالرجال، وتزداد هذه الفجوة اتساعًا في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسّط. كما أنّ عدد النساء اللواتي يمتلكن هواتفًا محمولةً أقلّ بنسبة 8% من الرجال، وأرجحية نفاذهن إلى الانترنت عبر الهاتف المحمول أقلّ بنسبة 20% مقارنةً مع الرجال. لذلك، لا يتسنّى للنساء والمجموعات المهمّشة الأخرى، بما فيها الأقليات الجندرية والجنسية، المشاركة الفعالة في مختلف جوانب الاقتصاد، ولا الالتحاق بالتعليم، ولا الاستفادة الكاملة من الأنظمة القانونية من دون إمكانية النفاذ إلى الإنترنت.[12] وتؤثّر الفجوة الرقمية بين الجنسين أيضًا على كيفية استخدام الأشخاص لخدمات الإنترنت. حتى عند حيازة المرأة للهواتف المحمولة، فهي تستخدمها عادة بنسبة أقلّ مقارنة مع الرجل للوصول إلى خدمات تتعلق بالبحث عن المعلومات أو الوظائف أو المشاركة في الفضاءات المدنية والسياسية.[13]

تقليص الفضاء المدني: تعيش أعداد متزايدة من الأشخاص في بلدان تفرض قيودًا كبيرة على الحريات الأساسية للمشاركة والتجمّع السلمي وحرية التعبير. وتظهر المجموعات التي تناصر حقوق المرأة وتدافع عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على رأس لائحة المجموعات المتأثّرة بالقيود في هكذا مجتمعات، إسوةً بمجتمع الميم+ والحقوق العمّالية ومجموعات حقوق البيئة والشباب.[14]

أزمة المناخ: يؤثّر عدم المساواة بين الجنسين سلبًا على النفاذ إلى المصادر الطبيعية واستعمالها وإدارتها وعلى الحقّ في بيئة نظيفة وآمنة وصحيّة للجميع. كما يؤثّر النزوح والهجرة القصرية والفقر وانعدام الأمن بشكل متفاوت على النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية، ولاسيما السكان الأصليين أو كبار السنّ أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يشمل التعرّض بنسب أكبر للاستغلال والعنف.[15] وفي مختلف الدول، تحتلّ النساء والسكان الأصليون الصدارة في سلّم أولويات الجهود التي تبذلها الحركات التي تُعنى بحماية البيئة وإحقاق العدالة المناخية، إلا أنه غالبًا ما يتمّ تجاهل آرائهم ولا ينظر إليهم على أنهم مصادر للمعرفة أو الخبرة أثناء تغطية قضايا البيئة، أو على أنهم محاور القصص الإخبارية أو منتجي محتوى.[16]

كوفيد19- وضياع المكاسب العالمية المحققة في مجال المساواة بين الجنسين: يختلف تأثير الأزمات والطوارئ دائمًا باختلاف النوع الاجتماعي، وقد أكدت جائحة كوفيد19- هذه الحقيقة. إذ تساهم الجائحة في تعميق أوجه انعدام المساواة الموجودة أصلًا في جميع مجالات حياتنا، وهي تظهر أكثر فأكثر التباين الكبير بين الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وعلى المدى البعيد، تهدّد الجائحة بتراجع التقدّم المحقّق طيلة عقود من خلال العمل المضني في مجال المساواة بين الجنسين.[17] وتجدر الإشارة إلى أنّ النساء يمثلن 70% من اليد العاملة في مجال الصحة، غير أنّ تمثيلهن في السياسات القيادية للتصدي لكوفيد19-، وفي النقاشات الإعلامية المتعلّقة بالجائحة غير كافٍ على الإطلاق، ممّا يزيد من تهميش الآراء والاحتياجات الخاصة بشريحة كبيرة من الشعب.[18]

إطار عمل إنترنيوز

نحو بيئة معلوماتية شاملة جنسانيًا ودامجة للتحوّل في القضايا الجنسانية

يعتمد إطار عمل إنترنيوز الاستراتيجي لتحقيق المساواة بين الجنسين على عناصر إنترنيوز الخمسة لبيئة معلومات صحيّة. وتتميز البيئة المعلوماتية الصحيّة بوجود معلومات **جيّدة ودقيقة وواقعيّة** – أي معلومات **يستطيع كل فرد النفاذ إليها بطريقة** آمنة، ويمكن للجماهير النفاذ إليها **والتفاعل معها وانتقادها**، وتقيِّمها المجتمعات و**تدعمها نماذج عمل فعّالة**. في البيئة المعلوماتية الصحيّة، يقع على عاتق **الحكومات وغيرها من المؤسسات** مسؤولية حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. ونحن نعمل من أجل بناء بيئات **معلوماتية شاملة جنسانيًا ودامجة** للتحوّل في القضايا الجنسانية من خلال مشاريع تموّلها هبات المتبرّعين في حوالي 100 دولة حول العالم.

وتنطبق هذه الاستراتيجية على كل جوانب عمل إنترنيوز التي يتم تنفيذها من خلال مكاتبنا وبرامجنا المحلية والإقليمية والدولية. وبهدف ضمان المساءلة، ترافق هذه الاستراتيجية خطة عمل جنسانية داخلية، تحدّد أهداف معيّنة خاصة بكل عنصر وأولويّة شاملة سوف تتمّ مراجعتها ورفع تقارير سنوية بشأنها إلى كلّ الموظفين.

غايا كابيكو الحاصلة على منحة شبكة صحافة الأرض من إنترنيوز تجري مقابلة مع مسن من الفيليبين. تصوير: شبكة صحافة الأرض

المعلومات الجيدة

تعرّف إنترنيوز المعلومات الجيّدة على أنّها شديدة الصلة بوقائع وأدلّة تعكس احتياجات الجماعات وتهدف إلى إثراء حياة الأشخاص. ومن خلال مقاربتنا للمساواة بين الجنسين، تعزّز إنترنيوز قدرات وسائل الإعلام والمنظمات الشريكة وتزودها بالمصادر والمهارات والالتزامات المطلوبة لإنتاج محتوى تحريري مراعٍ للاعتبارات الجنسانية، وتحسين الصورة التي تقدمها عن الفئات المهمّشة تقليديًّا بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية، وتأمين مساحة ديمقراطية لمناقشة اللاعنف والعدالة والاحترام والمساواة.

يسعى نهجنا البرنامجي في إطار هذا العنصر إلى:

- تعزيز مشاركة آراء ووجهات نظر النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية بشأن قضايا رئيسية كتغيّر المناخ والصحة (بما في ذلك كوفيد19- والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية)، إضافة إلى الانتخابات وحلّ النزاعات ومواضيع مدنية وسياسية أساسية، عاملين بذلك على ضمان تمثيل متوازن للنساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية على الهواء وعبر الإنترنت وفي الصحافة المكتوبة
- الدفع بآرائهم ووجهات نظرهم وخبرتهم إلى الواجهة بشكل آمن أثناء البرمجة.
- توفير تدريب خاص بالمساواة بين الجنسين للشركاء والصحافيين والمحررين ومديري الإعلام من مختلف الأنواع الاجتماعية.
- تحديد وبناء العلاقات مع رُوّاد الحقوق الجنسانية في غرف التحرير.
- مراجعة المحتوى التحريري بشكل منتظم لتقييم مدى إدماج مواضيع المساواة بين الجنسين وتفاعل الجمهور معها.

مثال: المعلومات الجيدة

في 2020، أطلقت إنترنيوز منهجية شاملة تحت عنوان "عكس الواقع" (Reflect Reality) بهدف زيادة عدد النساء كمصادر خبيرة في الأخبار، وصُمّمت هذه المنهجية بالشراكة مع مجموعة واسعة من المساهمين في صناعة الإعلام والقطاع الخاص. وتضمّ منهجية "عكس الواقع" محتوى واستراتيجيات تخصّ غرف التحرير والصحافيين والمدرّبين في مجال الصحافة، وهي تشكل في الوقت ذاته موردًا للشركات الخاصة والعامة التي تتفاعل مع الإعلام. واستنادًا للمشروع العالمي لرصد وسائل الإعلام لسنة 2020، تبيّن أنّ 24% من الآراء الخبيرة في الأخبار تعود للنساء، وهي زيادة هائلة من نسبة 19% المُسجلة قبل خمس سنوات. ويعزو التقرير هذا التحسّن في الاحصائيات إلى مبادرات، مثل "عكس الواقع"، تستعين بنساء من جميع أنحاء العالم كمصادر للآراء المختصّة.[19] ويتمّ تطبيق المكوّنات الأساسية لمبادرة "عكس الواقع" في كافة أنحاء العالم في بلدان مثل أوكرانيا والعراق وليبيريا وسيراليون وتنزانيا كما تطبقها شبكة صحافة الأرض (Earth Journalism Network EJN) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

النفاذ الآمن

من المفترض أن يتمكّن الجميع وفي أيّ مكان من النفاذ إلى المعلومات بطريقة آمنة. ونسعى من هذا المنطلق إلى تأمين نفاذ آمن ومستدام إلى المعلومات للفئات المهمّشة تقليديًا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية، وإلى التقليل من الإقصاء الممنهج للمعلومات وتقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين. كما ندعم جهود تقاسم القدرات بهدف مساعدة الموظفين والشركاء والمشاركين في المشاريع على فهم مبادئ المساواة بين الجنسين وأهميتها، وإدماج مقاربة جنسانية بطرق متصلة بسياقاتهم. وندرك أنّ الفئات أكثر عرضة للعنف والتحرّش هم أيضًا أكثر احتياجًا إلى الدعم النفسي وفرص التواصل ومساحات آمنة للتواصل. وعادةً ما تستعين إنترنيوز بالفئات ذات الامتيازات، بما في ذلك الرجال والفتيان، كمشاركين فاعلين في تحدّي عدم المساواة بين الجنسين، وتقوم على إشراكهم في البرامج بشكل هادف.

يسعى نهجنا البرنامجي في إطار هذا العنصر إلى:

- تصميم حلول تعالج الأشكال المتزايدة للعنف الجسدي والنفسي والرقمي القائم على النوع الاجتماعي، والذي يستهدف النساء والأقليات الجندرية والجنسية من الصحافيين والمنتجين الثقافيين والتقنيّين وغيرهم من المجموعات المهمّشة، من خلال أعمال مصممة خصيصًا للسياق ذي الصلة.
- تيسير مشاركة المنتمين للفئات المهمّشة تقليديًا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية في التدريبات ونشاطات أخرى. وينبغي أن تستند الإجراءات إلى التحليلات القائمة على النوع الاجتماعي وتقييمات المخاطر التي يتمّ إجراؤها على مستوى المشروع بالاشتراك مع شركاء محليين ومقدمي المعلومات الرئيسيين.
- سدّ فجوات النفاذ إلى المعلومات التي يواجهونها عالميًا فيما يتعلق بالهواتف المحمولة والإنترنت ومختلف أشكال الإعلام التقليدية.

مثال: النفاذ الآمن

"أخوات آمنات" (Safe Sisters) هو برنامج زمالة من إنترنيوز يمكّن القائدات في المجتمعات المحلية من فهم مخاطر الأمن الرقمي، والمحافظة على أمنهنّ عند استخدام الإنترنت، ونقل تلك المعرفة إلى مجموعاتهنّ من خلال دورات تدريبية عملية مباشرة. ومن خلال هذا البرنامج، تقضي الزميلات وقتًا طويلًا في التعلّم والتدريب وتطوير المشروع معًا. وبهذه الطريقة، تمتلك خرّيجات "أخوات آمنات" شبكتهن الإقليمية الخاصة من المدرّبات على الأمن الرقمي عند انقضاء مدة البرنامج. وانطلاقًا من 2017، قام برنامج "أخوات آمنات" بتدريب أكثر من 40 امرأة مما يقارب 10 بلدان في شرق أفريقيا وجنوب آسيا. وهناك شواهد تدعم التأثير الفوري والدائم لبرنامج "أخوات آمنات". فبعد ستة أشهر من انتهاء الزمالة الأولى، صرّحت 75% من "أخوات آمنات" عن حصولهنّ على فرص عمل جديدة بفضل مشاركتهنّ في البرنامج في حين اتجهت أربع منهنّ إلى الاحتراف في مجال الأمن الرقمي، مما يعكس وجود طلب في السوق ونموذج استدامة لم يتم ادراجهما ضمن التوقعات عند انطلاق البرنامج. وقد وسّعت إنترنيوز منذ ذلك الحين تركيزها الإقليمي ليشمل جنوب آسيا، حيث استكملت حديثًا 11 قائدة في سريلانكا مشاريعهنّ المموّلة بمنح لثلاثة أشهر والتي تركز على زيادة الوعي بخصوص التهديدات الأمنية الرقمية الخاصة بالفتيات والنساء الأكثر عرضة للأذى. كما تعمل إنترنيوز حاليًا على زيادة الوعي بخصوص التهديدات التي تواجهها النساء على الإنترنت، وتوسّع هذا البرنامج وبرامج أخرى مشابهة حول العالم.

التقييم النقدي

يطالب الأشخاص المتمكّنون بأخبار ومعلومات أكثر جودةً، مما ينتشئ حلقة إيجابية تجمع بين المنتجين والجماهير. وتساعد مهارات التفكير النقدي الجمهور المُتلقّي على فهم المحتوى الإعلامي الذي يستهلكه واختيار الوسائل الإعلامية التي تعكس وتعزّز مجتمعًا عادلًا ومتساويًا. وضمن هذا العنصر، تركّز إنترنيوز على التحديات التي تطرحها المعلومات الجنسانية المضلّلة والخاطئة، والتي تطال كافّة البيئات المعلوماتية حول العالم. كما ندعم قدرة الفئات المهمّشة تقليديًّا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية، على التفاعل النقديّ مع الأخبار والمعلومات، والعمل بطريقة جماعية أو فردية مع أشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية لبناء مساحات للحوار تشمل مختلف المواضيع السياسية العامة، ومن ضمنها العنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من قضايا حقوق الإنسان.

يسعى نهجنا البرنامجي في إطار هذا العنصر إلى:

- الاستمرار في تطوير أدوات ومنهجيات لمراقبة وتوثيق نماذج المعلومات الجنسانية المضلّلة، وتدريب الصحافيين على تغطية إعلامية تحترم الأخلاقيات المهنية؛
- تنظيم نشاطات توعية إعلامية تتميّز بعناصر قوية للمساواة بين الجنسين لأعضاء المجتمعات.
- توفير تدريب تفاعلي ودعم الاستخدام النقديّ للتكنولوجيا ووسائل الإعلام الجديدة من قبَل الفئات المهمّشة تقليديًّا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية.
- اطلاق مبادرات للحوار الآمن بالحضور الشخصي أو عن بعد عبر الانترنت أو من خلال منصّات كالإذاعة المحليّة.

مثال: التقييم النقدي

في الهند، التي تشهد سنويًا زيادة بالملايين في عدد مستخدمي الإنترنت من المدن الصغيرة والمناطق الريفيّة، أطلقت إنترنيوز برنامج Factshala للتوعية في مجال الأخبار والمعلومات. وفي إطار التعاون مع مؤسسة Data Leads، أشرفت مجموعة مؤلّفة من 253 صحافيًا ومدققًا في الوقائع ومدرّبًا إعلاميًا وعاملًا في المنظمات غير الربحية وممثلًا عن الإذاعات المحلية على توفير فرص تعليمية وتدريب الأشخاص على تقييم المعلومات الرقمية التي يستهلكونها في حياتهم اليوميّة. وعلى الرغم من الظروف التي فرضتها جائحة كوفيد19-، استطاع المشروع تنظيم أكثر من 900 دورة ووصل إلى أكثر من 35,000 شخص في التجمعات الحضرية الصغرى ومناطق نائية في ريف الهند. وقد ضمّت مجموعة المتدرّبين جماعات المساعدات الذاتية النسائية وعاملين بدور رعاية الأطفال في المناطق الريفية بالهند (aanganwadi) ومراسلين محليين وعاملين بالمجال الطبي ومزارعين ولاجئين وأعضاء من مجموعة مجتمع الميم+ ومتقاعدين وربّات منزل وناشطين بيئيين وعاملين في مزارع الشاي وقادة دينيين وأساتذة المدارس الريفية والمعاهد وطلاب الجامعات. وقد تمّ تدريبهم على كيفية التعرّف على المعلومات المضللة ومقاومتها من خلال جلسات رقمية عن بعد وبالحضور الشخصي أُجريت بخمس عشرة لغة ولهجة. وتجاوزت نسبة المتدرّبات من النساء 50% تمثّل 150 مدينة في مختلف أنحاء الهند.

نماذج عمل فعّالة

تُشرِك إنترنيوز وسائل الإعلام التي تديرها الفئات المهمّشة تقليديًّا والتي تدافع عن حقوق هذه الفئات، بما في ذلك النساء والأقليات الجندرية والجنسية، بهدف بناء نماذج عمل فعّالة. فبالإضافة إلى توفير الموارد والأدوات الإعلامية ودورات توجيهية عن طريق التعلم التعاوني من الأقران حول الجانب الإداري للمؤسسات الاعلامية، تتبنّى إنترنيوز استراتيجيات مصممة خصيصًا لإنتاج إعلام مرنٍ ومستدام ماليًا. ويشمل ذلك توجيه فرق عمل الناشرين، وتقديم تدريب على القيادة، وتطوير استراتيجيات قائمة على صياغة مضمون يلبّي احتياجات الجمهور، واحتضان ودعم الشركات الناشئة، وتشكيل تحالفات شاملة على مستوى صناعة الإعلام. ونعمل بالتعاون مع وسائل الإعلام لزيادة عدد الجمهور من خلال إنتاج مضمون يسترعي انتباه واهتمام النساء والفئات التي لا تحظى بالتقدير الكافي.

يسعى نهجنا البرنامجي في إطار هذا العنصر إلى:

- توفير الموارد والأدوات الإعلامية والدورات التوجيهية عن طريق التعلم التعاوني من الأقران للنساء ولوسائل الإعلام التي تديرها الأقليات الجندرية والجنسية والتي تدافع عن حقوق هذه الفئات.
- تقديم تدريب على ريادة الأعمال للنساء والأقليات الجندرية والجنسية.
- المساعدة على تطوير نماذج عمل واستراتيجيات قائمة على صياغة مضمون يلبّي احتياجات الجمهور.
- المساعدة على زيادة حجم الجمهور من النساء والأقليات الجندرية والجنسية.
- تشجيع تشكيل تحالفات شاملة على مستوى قطاع الإعلام.
- تزويد الشركاء بالتحديثات التكنولوجية.

مثال: نماذج عمل فعّالة

في أوكرانيا، ساهمت غرفة التحرير Rubryka في كييف في مضاعفة النفاذ الرقمي والأرباح بفضل منحة داعمة من إنترنيوز في ظلّ "مشروع فهم الجمهور والدعم الرقمي" (2018-2021). وقد تلقّت غرفة التحرير دعمًا مختصًّا حول ترويج مواقع التواصل الاجتماعي وإدارتها، والإعلان الأصلي، وتفاعل الجمهور وبناء المجتمعات المحلية، وإدارة الأعمال. وقد أدّى إطلاق مسلسل " نجحت بالرغم من كلّ شيء"، التي تدور أحداثه حول نساء نجحن في حياتهن، وإدخال تحسينات في إنتاج المضمون وترويجه، إلى زيادة النفاذ الرقمي لغرفة أخبار Rubryka بمعدل يفوق مرتين ونصف. وقد كان مسلسل " نجحت بالرغم من كلّ شيء" مبادرة قامت بها Rubryka بهدف الوصول إلى منتجي الإعلانات وتشجيعهم على استهداف الجماهير النسائية على نحو أوسع. وقد ساعدت القدرات التقنية الجديدة للإعلانات الموجّهة في صفحات الهبوط وتعيين مدير مبيعات جديد على جذب أكثر من 70 شركة إعلان جديدة وتحقيق ما يقارب أربعة أضعاف الإيرادات الأصلية.

مؤسسات خاضعة للمساءلة

تدعم إنترنيوز الجهود الرامية إلى مساءلة الحكومات ومنصات الإعلام وغيرها من المؤسسات، كشركات التكنولوجيا المتعدّدة الجنسيات، وحثها على الاعتراف بمسؤوليتها بالالتزام بالمساواة بين الجنسين والدفاع عنها. وندعم شبكات الناشطين المناصرين لقوانين حماية المرأة والأقليات الجندرية والجنسية حول العالم ونساند حرية الصحافة. كما نعمل بالتعاون مع ممثّلي المجتمع المدني ومنظمات الإعلام والصحافيين والناشطين بهدف التحقيق في عمليات المنصات وآثارها على المجتمعات غير الممثلة تمثيلًا كافيًا وتوثيقها. ونتعاون مع شركات رائدة في مجال التكنولوجيا العالمية لجعل منتوجاتها أكثر أمانًا واستجابةً لاحتياجات وتحديات معيّنة تواجهها النساء والصحافيون من الأقليات والمدافعون عن حقوق الإنسان. ونعقد شراكات مع منصّات لترويج معلومات عالية الجودة وموثوقة، وتزويد مقدمي المعلومات بأدوات متطورة لفحص الحقائق، ووضع آليات أقوى لحذف المعلومات الجنسانية المضللة والخطاب المؤذي.

يسعى نهجنا البرنامجي في إطار هذا العنصر إلى:

- توفير التوجيه والتدريب للصحافيين والمناصرين الذين يوثّقون حاليًا مصادر الأذى عبر الانترنت اللاحق بالمجتمعات غير الممثلة تمثيلًا كافيًا بهدف الحفاظ على علاقات مثمرة مع الشركات والحكومات.
- دعم جهود المناصرة المحلية المناهضة للقوانين التمييزية والتي تسعى للدفاع عن المساواة بين الجنسين وشن التشريعات التي تدعم حرية التعبير لدى النساء والأقليات الجندرية والجنسية.
- دعم وتشجيع مساعدة منظمات المجتمع المدني والصحافيين لزيادة جهود المناصرة وتحسين تغطية القضايا السياسية الرئيسية.

مثال: مؤسسات خاضعة للمساءلة

يقوم مشروع UMBER لإنترنيوز بمراقبة الآثار الميدانية للخطاب المؤذي على الإنترنت (أي خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والتحرّش والسلوك الزائف الممنهج والأعمال الإجرامية والعنف التصويري، إلخ) وتحديد سياقها وتوثيقها، مع التركيز بشكلٍ رئيسي على تحديد المعلومات الجنسانية المضللة. وتتمّ مشاركة النتائج والتوصيات مباشرة مع فرق عمل Meta، مما يسمح للشركاء وموظفي إنترنيوز بتوفير سياق وتقييم لمنتجات المواقع وسياساتها. ويعمل فريق العمل بالتعاون مع شركاء محليين من البلدان العشرة التي يغطيها (أثيوبيا والعراق وسوريا واليمن والفيليبين والهندوراس والمكسيك وكولومبيا والبرازيل وتايلاند). كما يجمع مشروع Agora لإنترنيوز بين المجتمع المدني وممثلين من أكثر من 16 دولة، من خلال مؤتمرات ومقابلات أساسية مع مقدّمي المعلومات لفهم وتوثيق آثار مختلف منصّات التكنولوجيا العالمية في سياقات معيّنة. وتحدّد هذه المناقشات الاتجاهات العالمية ومظاهر العنف في السياقات المحلية بدءًا بالتحرّش الموجّه ضدّ الصحافيات أو المرشحات في مجال السياسة ووصولًا إلى الحواجز اللغوية في منتجات المواقع وتنفيذ السياسات. ويتمّ توفير التغذية الراجعة للشركات المعنية، إضافة إلى توصيات خاصة بالمنتجات والسياسة وممارسات القطاع.

الأولويات الشاملة

بالإضافة إلى إطار العمل الرئيسي الموصوف أعلاه، تحدّد إنترنيوز الأولويات الشاملة التالية:

القيادة والمساءلة

سوف تستمرّ إنترنيوز في تعزيز التزامها بالمساواة بين الجنسين والارتقاء بحقوق وكرامة الفئات المهمّشة تقليديًا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية، إذ يتسم ذلك بأهمية جوهرية لتحقيق حرية التعبير والنفاذ إلى المعلومات في كلّ عملنا على الصعيد العالمي والتأكّد من أنّ الالتزام المذكور قابل للتطبيق. وسوف نستمر في إدماج الاعتبارات الجنسانية عبر كافة مستويات منظمتنا وبرمجتنا.

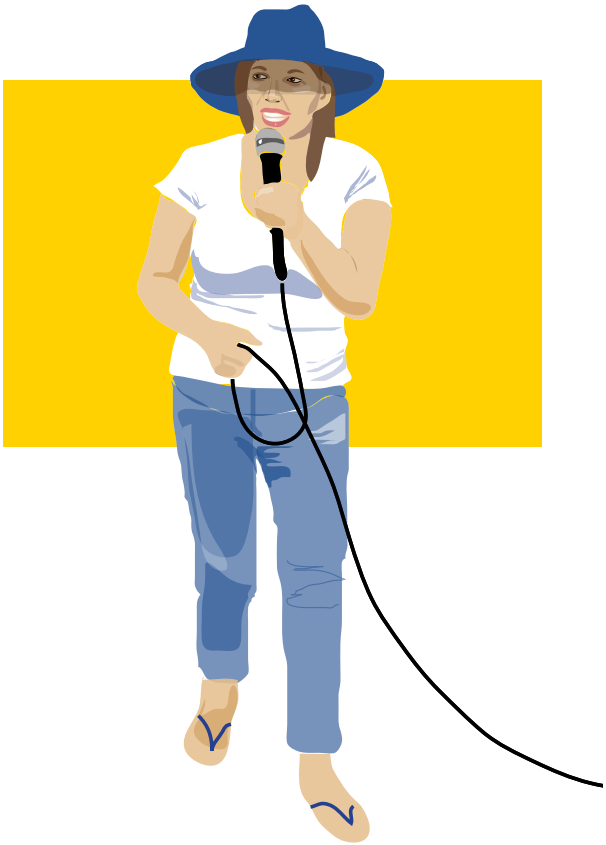

يتضمّن العمل في إطار هذه الأولوية:

- إجراء تقييم داخلي سنوي من المنظور الجنساني ومقارنة نتائجه بالأهداف الداخلية على مستوى الموظفين والشركاء المدرّبين على مبادئ المساواة بين الجنسين والتكامل البرنامجي.
- متابعة تعزيز التزام الموظفين بقضايا المساواة بين الجنسين من خلال فريق العمل المعني بالشؤون الجنسانية.
- متابعة تعزيز معرفتنا وقدرتنا على تطوير المساواة بين الجنسين، بما في ذلك توفير تدريب تأهيلي للموظفين الجدد على مراعاة الاعتبارات الجنسانية، والزيادة من عدد المصادر المتوفرة للموظفين في مركز المعارف الجنسانية الداخلي وغيره من المنصات التعليمية وفي المشاريع المختصة.
- توسيع قاعدتنا من الخبراء الإقليميين والمحليين ومراكز التنسيق والمناصرين.

وتعتبر إنترنيوز مسؤولة عن الأهداف والآليات المحدّدة في ظلّ الأنشطة العالمية لمشروع الانتماء والكرامة والعدل.

التواصل

وكقادة للتغيير، سوف نستمرّ ضمن جهود التواصل في تسليط الضوء على النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية وتمثيلها تمثيلًا صحيحًا، خاصة أولئك المنتمين إلى المجتمعات الأكثر تهميشًا. وسوف نستمرّ في التصدّي للقوالب النمطية والمعايير الجندرية التمييزية في ما نوثّقه من خلال مشروعنا وعلى صعيد التواصل الداخلي والخارجي والصور التي نستعين بها.

يتضمّن العمل في إطار هذه الأولوية:

- تقديم قصص تستند إلى الأدلّة وتروّج فعليًّا لأنشطتنا في إطار الآثار المترتبة عن المساواة بين الجنسين، والإصرار على ألّا تروّج المادة الاعلامية للقوالب النمطية أو تدعم المعايير الجندرية التمييزية، والعمل على توظيف لغة شاملة ومحترمة ودقيقة تستند إلى مبادئ توجيهية واضحة وراسخة عبر جميع مستويات التوثيق الإعلامي.

- النشر والتحديث المستمر لمبادئ إنترنيوز التوجيهية لاستخدام لغة شاملة، التي طوّرتها مجموعة عمل التواصل الخاص بالانتماء والكرامة والعدل، ولوحدة التواصل ضمن الأدوات الخاصة بمبادئ المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية.

- تحسين سبل الوصول إلى أدوات ومنصات التواصل الخاصة بإنترنيوز.

تطوير الأعمال

سوف تواصل إنترنيوز في السنوات الثلاث القادمة خطواتها الاستباقية في البحث عن التمويل والموارد من أجل ضمان مراعاة الحد الأدنى من الاعتبارات الجنسانية في برامجنا، ويكي تحقق نسبة متزايدة من البرامج تحوّلًا في القضايا الجنسانية في مجالات خبرة إنترنيوز المواضيعية المستقلة والمتشابكة التي تشمل الديمقراطية الرقمية والاستجابة البيئية والصحية والإنسانية والاستدامة الإعلامية. وسوف نستمر في بناء مجموعة من الخبرات في البرمجة الجنسانية تعكس بوضوح مسار خبرتنا التنظيمية في هذا المجال.

يتضمّن العمل في إطار هذه الأولوية:

- الزيادة من تنويع مصادر التمويل لتطوير وتطبيق برامج التحوُّل في القضايا الجنسانية.

- تأمين التمويل لتطوير برامج تجريبية وبحوث تقدِّم أدلّة على حجم التأثير الذي تحدثه هذه المبادرات.

- الاستمرار في تحديد والتعاون مع المانحين الذين يشاركوننا نفس الالتزام بمقاربات التحوُّل في القضايا الجنسانية ويجرون محادثات فعّالة مع المانحين الذين لم يعتمدوا هذه المقاربة بعد.

- الإعلان عن استراتيجية إنترنيوز للمساواة بين الجنسين والكشف عن تفاصيلها للمانحين الجدد والمحتملين.

الشراكات

يشكّل شركاؤنا محور عملنا. وتدرك مقاربتنا للشراكات المسؤولة أنّ شركاءنا هم في الموقع الأنسب لفهم الفوارق المجتمعية الدقيقة. وتدعم إنترنيوز الشراكات والتحالفات المحلية في التزاماتها – أو نيتها بالالتزام – بالمساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية داخل الفضاء المعلوماتي ليشمل الدعم أعمال البرمجة والسياسات والممارسات المؤسساتية. وندعم كجزء من هذا العمل عمليات التدقيق الجنسانية ونشجّع الشركاء على اعتماد مدوّنة أخلاقيات وسياسات مناهضة للتحرّش. كما نسعى إلى التعلّم باستمرار من خبرات شركائنا..

يتضمّن العمل في إطار هذه الأولوية:

- تحديد المزيد من الفرص للتعاون مع منظمات تديرها النساء والأقليات الجندرية والجنسية وتدافع عن حقوق هذه الفئات.

- التعاون مع الشركاء لتطوير استراتيجيات وسياسات قابلة للتطبيق ومناسبة لسياقهم المحلّي الخاص.
- دعم الشركاء لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين في الصحافة وضمن تغطية القضايا الحسّاسة كالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتحدّي المعايير الجندرية التمييزية والقوالب النمطية المؤذية.
- زيادة وعي الشركاء الذين قد لا يرغبوا في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين أو يقاومون ذلك بأهمية هذه القضايا.
- بناء و/أو تعزيز الشراكات مع منظمات وأشخاص محليين من ذوي الخبرة المثبتة في برمجة التحوُّل في القضايا الجنسانية.
- وضع آليات لزيادة تبادل المعرفة بين إنترنيوز والشركاء والمشاركين بالبرنامج.

خاتمة

يتطلّب التصدّي للمعايير الجندرية التمييزية في كلّ ما نقوم به مقاربة مرنة والعمل على تكييفها باستمرار. وتحدّد هذه الاستراتيجية النتائج التي نتوقع تحقيقها جراء التحسينات المستمرّة التي تتراكم مع مرور الوقت. وتتطلّب الاستراتيجية في حدّ ذاتها إعادة النظر والتنقيح حسب الاقتضاء لكي تتماشى مع فهم دائم التطور للمعايير المتعلّقة بالجنس والميل الجنسي والهوية الجندرية والتعبير الجندري.

ورشة عمل نُظمت من طرف إنترنيوز حول أمن الصحفيات النساء وعُقدت خلال فترة الانتخابات في السلفادور. تصوير: إنترنيوز

وترافق هذه الاستراتيجية خطة عمل داخلية ومجموعة من الأدوات الخاصة بمبادئ المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية. سوف تُستخدَم خطة العمل كقاعدة للمراجعة السنوية لتنفيذ هذه الاستراتيجية. وتتألّف مجموعة الأدوات هذه من سبع وحدات وتُعنى بمكونات مختلفة من دورة حياة المشروع وتشمل خطوات واستراتيجيات عملية لإدماج تقاطع أشكال التمييز والشمولية عبر مختلف مجالات الخبرة والبرامج، بينما تبقى متجذّرة في المقاربات المحلية. ويظلّ العمل على مجموعة الأدوات متواصلًا. وستبقى تلك الأدوات مصدرًا متجددًا يتمّ تحديثه وتكييفه باستمرار، سيما أنّ حاجات فرق العمل تتطوّر والسياقات المحلية تتغيّر.

الملحق 1: مسرد المصطلحات

النوع الاجتماعي: يشير إلى الأدوار الاجتماعية والسلوكيات والنشاطات والخصائص والفرص والتوقّعات المخصصة اجتماعيًّا عادة لشخص أو مجموعة بالاستناد إلى الجنس المحدّد عند الولادة (أنثى وذكر وثنائي الجنس) أو الهويّة الجندرية (موافقو النوع الاجتماعي /مغايرو النوع الاجتماعي من الرجال والنساء، وغيرها من الأنواع الاجتماعيّة المختلفة). غالبًا ما تؤثر المعايير والتوقّعات الجندرية على العلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسانية. وتُكتسب المعايير الجندرية من خلال أساليب التنشئة الاجتماعيّة. كما أنّها ترتبط بالسياق وتتغيّر مع مرور الوقت. وغالبًا ما تُحدّد المعايير الجندرية ما تقدِّره وتتوقّعه المجتمعات من الأفراد وتسمح لهم به. وفي معظم المجتمعات، يعاني أصحاب الهويّات الجندرية المختلفة من عدم المساواة فيما يتعلق بالمسؤوليّات الموكلة إليهم، والأنشطة التي ينفذوها، وفرص الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، واعتلاء مراكز صنع القرارات.[20]

موافق النوع الاجتماعي: هو شخص تتوافق هويته الجندرية و/أو تعبيره الجندري في معظمه مع توقعات المجتمع المرتبطة بالجنس المحدّد له عند الولادة.

مغايرو النوع الاجتماعي: مصطلح شامل للأشخاص الذين تختلف هويّتهم الجندرية و/أو تعبيرهم الجندري عن التوقعات الاجتماعية المرتبطة عادة بالجنس المحدّد لهم عند الولادة. ولا يشير مصطلح "مغاير النوع الاجتماعي" إلى ميول جنسيّة محدّدة. وبالتالي، قد يعتبر مغاير النوع الاجتماعي مغاير الميول الجنسية أو مثلي الجنس أو مثلية الجنس أو ازدواجي الميول الجنسية، إلخ. وتشمل هويّات متغيري النوع الاجتماعي الجندر الحر، والجندر المتنوع، والجندر اللامتطابق، والجندر غير النمطي، والجندر غير الثنائي، والجندر الشمولي الميول، والجندر الثالث، والجندر غير مصنّف الميول، والجندر المرن، والجندر المتغيّر الميول. وتنوه هذه المصطلحات وغيرها من المصطلحات باللغات المحلّية بأن النوع الاجتماعي قد يكون غير ثنائي أو غير ثابت.

التحليل الجنساني: دراسة نقدية لكيفية تأثير التباين في الأدوار والأنشطة والاحتياجات والفرص والحقوق/ الاستحقاقات الجندرية على الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية في حالات أو سياقات معيّنة. ويتطرّق التحليل الجنساني إلى العلاقات بين أشخاص ينتمون إلى أنواع اجتماعية مختلفة وإلى فرص وصولهم إلى الموارد والتحكم فيها والعراقيل التي تواجههم مقارنة ببعضهم البعض. وينبغي إدراج التحليل الجنساني ضمن جميع تقييمات القطاعات أو تحليل السياقات حرصًا على عدم تفاقم الظلم القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين بسبب إجراءات التدخّل. هذا بالإضافة إلى العمل على تحقيق المزيد من المساواة والعدالة بين الجنسين في العلاقات الجنسانية حيثما أمكن.

الأقليات الجندرية والجنسية: تُكتَب أحيانا الأقليات الجنسية والجندرية، وهي مصطلح شامل للتعريف بالأشخاص الذين تتخطى هوياتهم أو التجارب التي عاشوها توقعات موافقي الهوية الجنسانية و/أو متبنّي معيارية المغايرة. ويشمل هذا المصطلح الشامل الأشخاص المثليين/المثليات ومزدوجي الميول الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس واللاجنسيين (مجتمع الميم+) (LGBTQIA+) من بين هويات فئات أخرى تمثل الواقع الاجتماعي الحالي.

المساواة بين الجنسين: الحالة التي يتمتّع بموجبها أشخاص من جميع الأنواع الاجتماعية (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية) بنفس المكانة الاجتماعية، وينعمون بنفس الاستحقاقات لجميع حقوق الإنسان، وبنفس مستوى الاحترام في المجتمع، وبالاستفادة من نفس الفرص لاتخاذ قراراتهم الحياتية، ويتمتعون بقدر مساوٍ من السلطة لتحديد نتائج خياراتهم. ولا يعني ذلك أنّ الأشخاص المنتمين إلى أنواع اجتماعية مختلفة سواسية. فعندما تسود حالة عدم المساواة بين الجنسين، يزيد احتمال أن تكون النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية مستضعفة ومهمّشة بشكل أكبر. ومع ذلك، ينبغي

عدم تجاهل التأثير السلبي المحتمل لعدم المساواة بين الجنسين على الرجال.

الإنصاف بين الجنسين: عملية تخصيص الموارد والبرامج وفرص صنع القرارات بشكل منصف للأشخاص من جميع الأنواع الاجتماعية (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية). ويتطلب ذلك الحرص على نفاذ الجميع إلى مجموعة كاملة من الفرص للحصول على المنافع الاجتماعية والنفسية والجسدية الناتجة عن المشاركة في الأنشطة وقيادتها. ولا يعني ذلك بالضرورة وضع نفس البرامج والتسهيلات في متناول الأشخاص المنتمين إلى أنواع اجتماعيّة مختلفة. فقد يتطلّب الإنصاف بين الأنواع الاجتماعيّة تنفيذ أنشطة محدّدة تستهدف مجموعات محددة أو القيام بتعديلات خاصة حرصًا على مشاركة كاملة وفعّالة. ويأخذ مبدأ الإنصاف بين الجنسين بعين الاعتبار أنّه في ظلّ عدم المساواة بين الجنسين والتحدّيات المتباينة والتهميش وأوجه الاستضعاف التي تتعرض لها النساء والأقليات الجندرية والجنسية قد يؤدّي تساوي الفرص للجميع في الواقع إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. وبالتالي، يتبنّى مبدأ الإنصاف مقاربة متمايزة ويتّبع الإجراءات المطلوبة لضمان مشاركة متساوية أو منفعة للجميع.

التعبير الجندري: الأسلوب الذي يعبر من خلاله الأشخاص ظاهريًا عن هويّتهم الجندرية، غالبًا من خلال السلوك والملبس والتكلّف والتأنّق والإيماءات وأنماط الخطاب والتفاعل الاجتماعي، من بين أساليب تعبير كثيرة أخرى. وقد يكون التعبير الجندري للأشخاص مطابقًا أو غير مطابق لتوقعات المجتمع المرتبطة بالجنس الذي تمّ تحديده لهم عند الولادة أو لهويّتهم الجندرية.

الهوية الجندرية: تشير إلى الإدراك الذاتي الفطري للشخص وإلى تعريفه لنفسه كرجل أو امرأة أو شخص يتخطى إطار الثنائية الجنسية. وقد تتوافق أو لا تتوافق الهوية الجندرية مع التوقعات المجتمعية المرتبطة بالجنس المحدّد عند الولادة.

تعميم المنظور الجنساني: عملية تقييم التداعيات على الأشخاص من جميع الأنواع الاجتماعية (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية) جرّاء أيّ عمل مخطط بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في كلّ المجالات وعلى جميع المستويات. وهي عبارة عن استراتيجيّة لجعل مخاوف النساء والرجال والأقليات الجندرية وتجاربهم الخاصة جزءًا لا يتجزّأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية. وذلك بهدف تمكين أشخاص من جميع الأنواع الاجتماعية من الاستفادة بطريقة متساوية والحد من استمرار عدم المساواة. ويعتبر تحقيق المساواة بين الجنسين الغاية القصوى. نظريًا، يجب ألا يعني مفهوم إدماج الجنسانية كاستراتيجية ومنهجية التركيز على تجارب النساء. عمليًا، غالبًا ما ينتج عن إدماج الجنسانية - على ضوء الفوارق والعلاقات المجتمعية المحددة بين الذكور والإناث في معظم مجتمعات العالم المرتكزة على الثنائية الجنسيّة - تركيز خاص على المرأة لأنها تمثل الفئة الأكثر تضررًا من عدم المساواة بين الجنسين مقارنة بالرجل. وفي تلك المجتمعات، غالبًا ما يتم تجاهل احتياجات الأقليات الجندرية والجنسية.

صحافية إذاعية في غزة تقرأ النشرة بطريقة برايل. تصوير: إنترنيوز

التحوُّل في القضايا الجنسانية: مقاربات تسعى بقوة إلى التدقيق في المعايير الجندرية غير المرنة والاختلالات في توازن القوى وطرح تساؤلات بشأنها وتغييرها. وتشجع مقاربات التحوُّل في القضايا الجنسانية على الإدراك النقدي للأدوار والمعايير الجندرية، وتنهض بالمراكز الاجتماعية للنساء والأقليات الجندرية والجنسية، وتتحدى طرق توزيع الموارد والمهام بين أشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية، و/أو تركز على علاقات القوة بين النساء والأقليات الجندرية والجنسية وفئات أخرى من المجتمع. وتهدف هذه المقاربات إلى تجاوز تطوير الذات في أوساط النساء والأقليات الجندرية والجنسية واستهداف التحوُّل في ديناميات وهياكل القوة التي تكرّس لعدم المساواة بين الجنسين.[21]

الجنس: هو التصنيف البيولوجي للشخص كذكر أو أنثى أو ثنائي الجنس. ويُحدَّد الجنس عند الولادة استنادًا إلى مؤشرات بيولوجية تشمل الهرمونات والكروموسومات الجنسية والأعضاء التناسلية الداخلية والخارجية.[22]

الميل الجنسي: هو الانجذاب الفطري الرومانسي والجنسي و/أو العاطفي إلى الأشخاص الآخرين فيما يتعلق بالجنس و/أو النوع الاجتماعي. وتُعتبر مصطلحات "مغاير الميول"، و"ازدواجي الميول" و"شامل الميول"، و"اللاجنسي الميول" و"المثلي الجنس" كلها أمثلة عن أنواع الميول الجنسية. ويختلف الميل الجنسي للشخص عن الهوية الجندرية وعن التعبير الجندري.

تمكين النساء: التمكين عملية اكتساب القدرة على اتخاذ قرارات حياتية استراتيجية في سياق كانت فيه هذه القدرة مسلوبة سابقًا. ويشمل تمكين النساء خمس مكوّنات ذات أبعاد مدنية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية: (1) شعور المرأة بقيمتها الذاتية؛ (2) وحقها في الاختيار وتحديد الخيارات؛ (3) وحقها في النفاذ إلى الفرص والموارد؛ (4) وحقها في امتلاك التحكم في زمام حياتها الخاصة داخل المنزل أو خارجه؛ (5) وقدرتها على التأثير في وجهة التغيير الاجتماعي بهدف استحداث نظام اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافًا على الصعيدين الوطني والدولي.[23]

مخيم بشأن التصوير في مولدافيا لتعليم مجموعة من الشباب كيفية رواية القصص المرئية. تصوير: إنترنيوز

الملحق 2: معايير المساواة بين الجنسين

تعهَّدت إنترنيوز بأن تصبح منظّمة تسعى لإحداث تحوُّل في القضايا الجنسانية. ويمكن استخدام المعايير التالية كدليل لاستكشاف مدى تمكّن برنامج معيّن أو مشروع أو مبادرة أو سياسة أو مقاربة من تعميم المساواة بين الجنسين وترتيبها ضمن الأولويات. ولا ينبغي استعمال هذه المعايير بطريقة توجيهية بل يجب اعتبارها بدلًا من ذلك مرجعًا لتحليل طريقة توظيف المشاريع للاعتبارات الجنسانية، وإدراك أن النوع الاجتماعي تفاعلي ويتشكّل من خلال علاقات قوة غير متكافئة بين الأفراد من جميع الأنواع الاجتماعية. ونهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في الوضع الراهن وفي تبعية النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية في المجتمع. ومن الناحية المثالية، يجب أن يستند ذلك إلى شعور هذه الفئات بضرورة التغيير بدلًا من الاسترشاد بمفاهيم يصيغها فريق عمل إنترنيوز أو شركائها.

معايير المساواة بين الجنسين

الاستغلال القائم على النوع الاجتماعي - يعزِّز أو يستغلّ هذا العمل، بطريقة متعمدة أو غير متعمدة، عدم المساواة بين الجنسين والمعايير المؤذية والأفكار النمطية بهدف تحقيق النتائج المنشودة.

عدم التمييز الجنسي - لا يتم تحديد القضايا والتحديات التي تؤثر في الأفراد على اختلاف أنواعهم الاجتماعية (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية) ضمن ملفات المشاريع أو من قبل أصحاب المصلحة. وغالبًا ما تشير برمجة " عدم التمييز الجنسي " إلى "الشعوب" و"المجتمعات" و"الشباب" و"الجمهور" إلخ، بدلًا من تقسيم هذه المجموعات استنادًا إلى النوع الاجتماعي. ولن تشتمل الملفات أو المشاريع أو أنشطة المشاريع التي تتصف بعدم التمييز الجنسي تحليلًا جنسانيًا واضحًا لسياق العمل الأوسع نطاقًا ولا للتحديات التي تواجهها النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية أثناء سعيهم للوصول إلى المعلومات والمشاركة في الإعلام وفي الأنشطة الإعلامية وضمن سياقات أوسع.

الوعي الجنساني - وُضعت الاحتياجات المتفاوتة للأفراد المنتمين إلى أنواع اجتماعية مختلفة (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية) في الحسبان أثناء صياغة ملفات المشاريع وفي تصميم المشاريع و/أو من قبل أصحاب المصلحة، إلا أنّ أنشطة المشاريع لا تتطرّق إليها.

مراعاة الاعتبارات الجنسانية - تمّ جمع بيانات تفصيلية وفقًا للجنس و/أو النوع الاجتماعي في سياق تحليل جنساني لفهم مختلف العقبات التي تواجه الأشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية (بما في ذلك النساء والرجال والفتيات والفتيان والأشخاص الذين لا تندرج هويتهم ضمن الثنائية الجنسية). وتشمل أنشطة المشاريع ونتائجها حلولًا محددة لتلبية احتياجات هذه المجموعات ومخاوفها. وتميل الأنشطة إلى التركيز على الاحتياجات العملية التي تساهم في تحسين ظروف الحياة اليومية بالنسبة للفئات المهمّشة تقليديًّا، بما في ذلك النساء والفتيات والأقليات الجندرية والجنسية.

التحوُّل في القضايا الجنسانية - السعي بقوة إلى التدقيق في المعايير الجندرية غير المرنة والاختلالات في توازن القوى وطرح تساؤلات بشأنها وتغييرها. وتشجع مقاربات التحوُّل في القضايا الجنسانية على الإدراك النقدي للأدوار والمعايير الجندرية، وتنهض بالمراكز الاجتماعية للنساء والأقليات الجندرية والجنسية، وتتحدى طرق توزيع الموارد والمهام بين أشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية، و/أو تركز على علاقات القوة بين النساء والأقليات الجندرية والجنسية وفئات أخرى من المجتمع. وتهدف هذه المقاربات إلى تجاوز تطوير الذات في أوساط النساء والأقليات الجندرية والجنسية واستهداف التحوُّل في ديناميات وهياكل القوة التي تكرّس لعدم المساواة بين الجنسين.[24]

الملحق 3: الالتزام بجدول الأعمال العالمي للتنمية والاعتبارات الجنسانية

تعمل أيضًا استراتيجية إنترنيوز للمساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية على إعادة تأكيد دعم إنترنيوز للأدوات والالتزامات العالمية حول المساواة في الحقوق بين الجنسين، وتضمّ ما يلي:

- اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (1979).
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989).
- إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995) والوثائق الناتجة المرتبطة باجتماعات المتابعة بيجين +5 (2000) وبيجين +10 (2005) وبيجين +15 (2010).
- قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) و1820 (2008) الخاصة بالنساء والسلام والأمن (2000).
- مبادئ يوغياكارتا بشأن تطبيق القانون الدولي فيما يتعلّق بقضايا الميل الجنسانية والهوية الجندرية (2007)، و" مبادئ يوغياكارتا +10" (2017).
- قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 17/19 (2011) الخاصة بالميل الجنسي والهوية الجندرية.
- أهداف التنمية المستدامة، المعروفة رسميًّا بـ"تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (2015).
- قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 32/2 في حزيران (يونيو) 2016، الذي خلق منصب الخبير المستقلّ في قضايا الميل الجنسي والهوية الجندرية.
- جدول أعمال أكرا لعام 2008.
- المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لسنة 1994 وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 25.
- برنامج عمل ليما المعزّز لعام 2019 بشأن القضايا الجنسانية وبرنامج العمل الجنساني من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيّر المناخي.

كلمة شكر

نخصّ بالشكر كل من ساهم في تطوير هذه الاستراتيجية بأي شكل من الأشكال: عبر المشاركة في التقييم الجنساني خلال المناقشات وورش العمل، وعبر الإدلاء بالتعليقات ومراجعة المسودات و/أو توفير معلومات برمجية. لقد استُحدِثت هذه الاستراتيجية بالتعاون مع فريق من الخبراء في الشؤون الجنسانية الخارجيين: لوتشيانا بولاتي، وبراين بيلوت، وماريا فرناندا سالازار رودريغيز. وتتقدَّم منظمة إنترنيوز بالشكر أيضًا لأعضاء فريق العمل المعني بالشؤون الجنسانية، والأفراد التالية أسماؤهم: هانا برنشتاين، ديبورا إنسور، فالنتينا كوزيك، منة الله محمد، محمد موقت، أمير نيلي، بولا أورلاندو، نتالي راوثورن، هايلي سلايفر، بيتريس سباداتشيني، أتشيني ويزيسينغي، وإيم ونترز.

الرسوم من إعداد بيتا بروكز لمنظمة إنترنيوز.

الحواشي

1 مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020) من يصنع الخبر؟

2 كاسوفا، لوبا (2020). المنظورات النسائية الغائبة في الأخبار. مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020). من يصنع الخبر؟

يونيسكو، 2020. العنف عبر الانترنت الموجه ضد النساء الصحافيات: لمحة عالمية عن التأثيرات (2021) تقرير: نقطة انعطاف دولية

3 بروموندو (2020). التخلص من الصور النمطية للصبيان: خطوات عملية للأهل وأصحاب المحتوى وإذا استطاع أن يراه، هل يصبح كذلك؟ تقديم الذكورية في برامج التلفزيون المخصصة للفتيان

4 يونيسكو (2020). العنف عبر الانترنت الموجه ضد النساء الصحافيات: لمحة عالمية عن التأثيرات؛ لجنة الأمم المتحدة للنطاق العريض (2015). العنف عبر الانترنت الموجه ضد النساء والفتيات؛ مركز بيو للبحوث (2014). التحرّش عبر الانترنت.

5 المركز الدولي لبحوث المرأة (لم يذكر تاريخ النشر). التكنولوجيا تسهّل ممارسة العنف.

6 غلاد (2021). مؤشر السلامة في وسائل التواصل الاجتماعي.

7 أكسس ناو (2018). سيف ذو حدين: الانترنت كأداة لمناصرة التحول الجنسي.

8 مكافحة المعلومات المضللة وفهم ابعاد المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي.

9 مختبر تحليل المعلومات المضللة في الاتحاد الأوروبي (2021). كره النساء والمعلومات المضللة: تحليل تكتيكات المعلومات الجنسانية المضللة خلال جائحة كوفيد19-؛ ذا بروكينغز انستيتيوشن (2021). المعلومات الجنسانية المضللة هي مشكلة أمن وطني (2020). ما سبب ظهور المعلومات الجنسانية المضللة.

10 كاسوفا، لوبا (2020). المنظورات النسائية الغائبة في الأخبار عن جائحة كوفيد19-. والمنظورات النسائية الغائبة في الأخبار. مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020). من يصنع الخبر؟

11 11 كاسوفا، لوبا (2020). المنظورات النسائية الغائبة في الأخبار عن جائحة كوفيد19-. والمنظورات النسائية الغائبة في الأخبار مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020). من يصنع الخبر؟

12 نساء متصلات (2020). تقرير حول الفجوة الجنسانية عند استخدام الهاتف المحمول.

13 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2018). سد الفجوة الرقمية الجنسانية: أدمج، طوّر، ابتكر

14 سيفيكوس (2021). قوة الشعب تحت الهجوم. تقرير يستند إلى بيانات من سيفيكوس مونيتور.

15 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2020). المساواة بين الجنسين: مراجعة حقوق النساء بعد مرور 25 سنة على قمة بيجين؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2020). التوقعات العالمية حول النوع الاجتماعي والبيئة.

16 مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020). من يصنع الخبر؟ وشبكة الصحافة الأرضية/انترنيوز (2021). أين هن النساء؟ إسهامات من آسيا حول العوائق التي تحول دون إشراك النساء كمصادر وصحافيات في رفع التقارير البيئية.

17 المنتدى الاقتصادي العالمي (2021). جائحة كوفيد19- محت عقودًا من التقدم نحو التكافؤ بين الجنسين. نتائج التقرير.

18 كاسوفا، لوبا (2020). المنظورات النسائية الغائبة في الأخبار عن كوفيد19-. والمنظورات النسائية الغائبة في الأخبار. مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020). من يصنع الخبر؟

19 مشروع رصد وسائل الإعلام العالمية (2020) من يصنع الخبر؟

20 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (لم يذكر تاريخ النشر). المفاهيم والتعريفات.

21 فريق العمل المعني بالشؤون الجنسانية عبر الوكالات (2017). استمرارية إدماج المنظور الجنساني.

22 مؤسسة بيل وميليندا غايتس (2021). مسرد المصطلحات الخاصة المساواة بين الجنسين.

23 شعبة السكان، الأمم المتحدة، قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2011). G25 المبادئ التوجيهية لتمكين النساء.

24 فريق العمل المعني بالشؤون الجنسانية عبر الوكالات (2017). استمرارية إدماج المنظور الجنساني.

Internews

٢٠٢٢-٢٠٢٤
استراتيجية المساواة بين الجنسين والشمولية الجنسانية

internews.org
info@internews.org
@internews
facebook.com/internews